



استشراف مستقبل الصيد البحري الأفريقي

## المغرب يقود جهود تنمية الثروات البحرية في أفريقيا

### خطط لإطلاق منظمة إقليمية للدفاع عن الاقتصاد الأزرق في القارة

وتؤكد الدراسات أن كميات الأسماك، التي تم صيدها منذ 1990 شهدت تزايدا كبيرا خاصة الأسماك الصغيرة، وهو ما يهدد بالخطر بسبب التغيرات المحتملة التي قد تطرأ مستقبلا مع استمرار الصيد العشوائي.

ومن هذا المنطلق، اختار المغرب اعتماد استراتيجية قوية ومنهجية لضمان حوكمة ثرواته السمكية تتمثل في استراتيجية "اليوتيس" التي حققت، بعد 10 سنوات من اعتمادها، تقدما ملحوظا، كما أن الأفاق المستقبلية لهذا القطاع تظل واعدة.

ويقول خبراء إن دعم تطوير مجال استزراع الأسماك وتشجيع الاستثمار فيه وزيادة الالتزام بمنع الصيد العشوائي خلال فترات تكاثر الأسماك وتلبية الطلب المتزايد خلال الموسم السياحي، كلها عوامل ستساعد دول المنطقة على تعزيز عوائدها.

وتتقاسم الحكومات ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو) والعديد من الهيئات الأفريقية والعالمية بالقطاع والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني هاجس تعزيز استدامة مصائد الأسماك.

وسعت الدورة إلى المساهمة في مقاربة اقتصادية بحرية تركز على الاستعمال المستدام والتدبير الجيد للنظم البيئية المائية والموارد الطبيعية البحرية.

كما أن الدول المشاركة في هذه الدورة ترمي إلى تعزيز التعاون في ما بينها لإرساء استراتيجية بحرية متكاملة لقارة أفريقيا بحلول 2050.

واعتبر خبراء أن هناك حاجة إلى التنسيق المستمر بين جميع الأطراف المعنية بالقطاع البحري في أفريقيا، مع إشراك الاتحاد الأفريقي في مهمة تنمية الاقتصاد الأزرق في القارة، والاستفادة من دعم مؤسسات مالية مثل البنك الأفريقي للتنمية والبنك الدولي.

وتتسلح السلطات المغربية بحزمة من المبادرات المتنوعة مع شركائها ومن بينها المنظمات الدولية المهتمة بهذا المجال من أجل الدخول بشكل أسرع في ثورة استزراع الأسماك، وبالتالي تنمية الاقتصاد الأزرق.

ويشكل المصدر الرئيسي للتنمية السوسيو-اقتصادية في جهة الداخلة-وادي الذهب، من خلال استحواذه على 65 بالمئة من الإنتاج المحلي.

وهذا الملتقى تم تنظيمه بالشراكة مع المرصد الوطني لرجال البحر وجمعية حماية الثروة البحرية وكالة الاتصال والتعاون الدولي، إلى جانب جهة الداخلة-وادي الذهب.

ويهدف الحدث الأول من نوعه، الذي شكل مناسبة للاحتفاء بفعاليات نسائية مغربية وأجنبية اضطلعن بأدوار مهمة في مجال تنمية الاقتصاد البحري، إلى تعزيز وإدماج مفهوم الاقتصاد الأزرق ضمن الاستراتيجيات الإنمائية للدول.

وتزايست المطالب بشأن توحيد جهود دول أفريقيا للدفاع عن مصالحها الاقتصادية البحرية، عبر إحداث مجموعات بحرية أفريقية، وتفعيل دور الميثاق البحري والعمل على إنشاء أساطيل بحرية محلية وتعزيز ديناميكية النقل البحري بين البلدان.

كثف المغرب جهوده الرامية إلى دعم الثروات البحرية في أفريقيا من خلال حزمة مبادرات جديدة لإقناع دول القارة بضرورة مواجهة المخاطر المتنامية نتيجة الإفراط في عمليات الصيد، الذي يمثل خطرا كبيرا على مستقبل تنمية الاقتصاد الأزرق، فضلا عن تسريع وتيرة التحرك بشكل أوسع لجذب المزيد من الاستثمارات للقطاع.

والداخلية (المغرب) - تسارعت تحركات المغرب لوضع أسس مستدامة للاقتصاد الأزرق بأفريقيا عبر جذب الاستثمارات ومحاربة استنزاف الثروة السمكية بعد تصاعد التحذيرات من المخاطر المحدقة بمستقبل القطاع الاستراتيجي لدول القارة.

وشكلت الدورة الأولى للملتقى الدولي لرجال البحر، الذي احتضنته على مدار يومين مدينة الداخلة في الصحراء المغربية، بمشاركة 27 بلدا فرصة لإطلاق منظمة إقليمية للدفاع عن الاقتصاد الأزرق في أفريقيا.

وسلط الملتقى الضوء على عدد من القضايا والتحديات في مجال الصيد البحري في المياه الأفريقية ودور القارة في القطاع البحري الدولي، والتجارة البحرية بين الدول، والسياحة البحرية كإقتصاد في نمو صاعد، فضلا عن تطوير الموانئ.

وأكد المشاركون في ختام فعاليات الملتقى المنظم من طرف مجلس جهة الداخلة-وادي الذهب، على ضرورة إطلاق هذه الهيئة بدعم سياسي حكومي مع مدها بالموارد اللازمة لكي تضطلع بدورها كاملا في هذا المجال.

وقال رئيس مجلس الجهة الخطاط بنجا خلال افتتاح الدورة تحت شعار

لكنه قال إن "إضافة قطر 16 مليون طن سنويا فضلا عن زيادة 33 مليون طن سنويا خططت لها قطر بالفعل وستتفاقم تخمة المروض المتوقعة في الأسواق العالمية بعد 2025".

وبعد أن تجاوزت الدول الأخرى في إنتاج الغاز الطبيعي المسال بفضل حقل الشمال، وهو أكبر حقل للغاز الطبيعي في العالم وتتقاسمه مع إيران، تواجه الفوليات المتحدة، على وجه الخصوص، تحولات من كونها مستورد للغاز الطبيعي المسال قبل خمسة أعوام لتصبح رابع أكبر منتج في العالم العام الماضي، وبحلول 2025، ستقترب من قطر بإنتاج يبلغ 106 ملايين طن سنويا.

وقالت قطر للبترول في وقت سابق إنها ترفع إنتاج الغاز الطبيعي المسال إلى نحو 110 ملايين طن سنويا وستبني أربع منشآت إنتاج جديدة للغاز الطبيعي وفي سبتمبر الماضي، قال الكعبي لروبيرتز إن "قطر للبترول أعدت قائمة مختصرة بأسماء شركات النفط العالمية للحصول على حصة في مشروعها العملاق لتوسعة حقل الشمال، لكنها قد تفقد المشروع بمفردها إذا لم تعرض شركات النفط الكبرى قيمة كبيرة".

ويرى محللون أن أي محاولة قطرية لإغلاق أنبوب دولفين، الذي ينقل الغاز إلى الإمارات ستلحق الضرر بها وتحررها من عوائد هي في أمس الحاجة إليها، بينما لن يؤثر ذلك على جارتها، في ظل تخمة الأسواق العالمية بالمعرض.

ويكافح سكان قطر للتناغم مع تداعيات إغلاق الحدود البرية والبحرية والجوية من قبل السعودية والإمارات والبحرين ومصر، التي كانت تستورد منها معظم حاجاتها الغذائية.

## قطر في إعلان دعائي جديد لزيادة إنتاج الغاز

### خطط بعيدة المدى لن تجني الدوحة ثمارها قبل 7 سنوات

يجمع محللون على أن إعلان الدوحة عن عزمها زيادة إنتاج الغاز الطبيعي لا يعدو كونه محاولة لرفع معنويات سكانها، في ظل غموض مستقبل اقتصاد الإمارة الخليجية الصغيرة، لاسيما وأنها تحتاج إلى استثمارات ضخمة ولن تجني ثمار خططها قبل 7 سنوات من الآن.

وتابع "وهو ما سيؤدي لإنتاجنا من الغاز الطبيعي المسال من المعدل الحالي البالغ 77 مليون طن إلى 126 مليون طن يوميا بحلول عام 2027، أي زيادة حوالي 64 بالمئة".

واعتبر الكعبي أن ذلك سيؤدي إلى زيادة إجمالي إنتاج قطر إلى 6.7 مليون برميل من المكافئ النفطي من نحو 4.8 مليون خلال السنوات الثماني المقبلة.

وتأتي خطط قطر في الوقت الذي تقبع فيه أسعار الغاز الطبيعي المسال عند أدنى مستوياتها في عدة أعوام بسبب زيادة في إنتاج الغاز الطبيعي المسال بالفوليات المتحدة وروسيا وأستراليا.

وقد تطيح أستراليا بقطر هذا العام من موقعها، الذي تحتله منذ أمد بعيد في صدارة منتجي الغاز الطبيعي المسال في العالم.

ونسبت وكالة رويترز لمدير الأبحاث العالمية للغاز الطبيعي المسال لدى وود ماكنزي جيلس فأرر قوله "إذا نظرت إلى حيث الأسواق ذات النمو الكبير، فإن الجزء الأكبر من نمو الطلب متوقع في جنوب وجنوب شرق آسيا وشرق في موقع جيد لاستهداف تلك الأسواق".

وكانت قطر، التي تواجه مقاطعة من السعودية والإمارات والبحرين ومصر على خلفية دعمها للإرهاب، قد فتحت سباقا لإنتاج الغاز من حقل مشترك مع إيران، التي أبرمت اتفاقا مع توتال الفرنسية لتطوير جانبها من الحقل.

ورغم توسعة منشآت الغاز الطبيعي المسال في قطر، والتي تعد الأكبر في العالم ومن أكثر مشروعات قطاع الطاقة ربحية، إلا أن البعض يشكك في قدرتها على مواجهة المنافسين في السوق.

وأصدرت شركات النفط والغاز العالمية قطر للبترول ببعض من أهم مشاريعها للنفط بدور في مشروع الغاز الطبيعي المسال الجديد للشركة.

وقال سعد الكعبي الرئيس التنفيذي لقطر للبترول للصناعات في الدوحة إن "الزيادة المقدرة في إمكانيات إنتاج قطر من الغاز تأتي بعد أن أظهرت أعمال حفر وتقييم جديدة في مشروع توسعة حقل الشمال العملاق أن احتياطات الغاز المثبتة للحقل تجاوزت 1760 تريليون قدم مكعبة".

وأضاف "لقد أثمرت الأعمال التقييمية نتائج ممتازة حيث أكدت الاختبارات الفنية لأبار امتداد الطبقات المنتجة لحقل الشمال إلى عمق اليابسة القطرية في راس لسان وإمكانية إنتاج كميات ضخمة من الغاز في هذا القطاع الجديد".

وأشار إلى أن أحدث بئر تقييم أن أف 12- تم حفرها في مدينة راس لسان الصناعية على بعد نحو 12 كيلومترا من الشاطئ.

وأكد أن هذه النتائج "ستمكننا من الشروع فوراً في مياشرة الأعمال الهندسية الأساسية اللازمة لمشروع جديد يشتمل على خطين عملاقين لإنتاج الغاز الطبيعي المسال بقدرة إنتاجية تبلغ 16 مليون طن سنويا".



طريق طويل مليء بالمطبات



الخطاط بنجا  
الاقتصاد الأزرق في  
طريقه ليصبح محركا  
لاقتصادات الدول

وكانت الرباط قد أطلقت إلى جانب عدد من الشركاء، مبادرة مناخية أطلق عليها اسم "الحزام الأزرق" تهدف إلى الاستجابة بشكل ملموس للتحديات والتحديات ذات الصلة باستدامة الصيد البحري وتربية الأحياء المائية بأفريقيا وحوض المتوسط.

وتعتبر استدامة مصائد الأسماك من بين أبرز القضايا، التي تتركز على جميع مناطق العالم، وفق وزير الفلاحة والصيد البحري المغربي، عزيز أخنوش، الذي قال في وقت سابق إن "الوضع الحالي يحتاج إلى المزيد من العمل من أجل حماية النظم البيئية الأرضية والبحرية".

## منصة رقمية بحرينية لدعم سوق العمل

وأضاف أن "النظام الآلي الحالي لمكتب خدمات التوظيف بالوزارة يعد نظاما متطورا، خصوصا وأنه يحتوي على قاعدة بيانات دقيقة للباحثين عن عمل".

كما يحتوي البرنامج على قاعدة بيانات محدثة للشواغر الوظيفية التي يعرضها أصحاب العمل، وعند زيارة الباحث عن عمل، النظام يقوم بمطابقة بياناته ومؤهلاته ومهاراته مع احتياجات أصحاب العمل من الكفاءات.

وتقوم المنصة الإلكترونية بفرز الشواغر المتوفرة والمناسبة للباحث عن عمل بشكل آلي ليتم ترشيحه لها. وتعمل البحرين على أن يساهم النظام الإلكتروني الجديد في تطوير أنظمتها الرقمية والبناء عليها لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين والمستفيدين في وقت قياسي وبإجراءات مبسطة.

لأصحاب العمل، وتتضمن تسجيل المخرولين لإدراج الوظائف الشاغرة، وتسجيل وإدارة الوظائف الشاغرة، وإدارة طلبات الترشيح والمقابلات الشخصية للتوظيف.



محمد القائد  
النظام الجديد ينسجم  
مع خطط التحول إلى  
التطبيقات الذكية

ويهدف المشروع إلى زيادة كفاءة خدمات التوظيف وتخفيف أعباء العمل على الموظفين وتيسير الخدمات على المواطنين، بالإضافة إلى تقليل الكلفة المادية بتقليص التداول الورقي للملفات والطلبات والحفاظ على البيئة.

وسيتيح النظام الجديد في مرحلته الأولى نحو سبع خدمات للباحثين عن عمل إلكترونيا، حيث تتضمن التسجيل، وتحديث البيانات وحجز وتغيير المواعيد للبرنامج التمهيدي، وتحديد مواعيد مقابلة مرشدي التوظيف.

كما ستوفر المنصة عمليات البحث والتقديم في الوظائف الشاغرة وإدارة طلبات التوظيف وعرض طلبات مواعيد المقابلات الشخصية. وسيمكن النظام في مرحلته الثانية التي تتم خلال العام المقبل أربعة خدمات

الغنامة - وضعت الحكومة البحرينية الاثنين حجر الأساس لإطلاق مشروع تدرسي نظام التسجيل الإلكتروني لخدمات التوظيف، الذي من المنتظر أن يتم إطلاقه مطلع العام المقبل.

ولرسم الخطوط العريضة، التقى وزير العمل والتنمية الاجتماعية جميل حديدان بالرئيس التنفيذي لهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية محمد القائد، حيث تم استعراض الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الوزارة وبحث سبل تطويرها.

ونسبت وكالة الأنباء البحرينية الرسمية للقائد قوله إن "إطلاق النظام الإلكتروني الجديد يأتي تزامنا مع التوجه الحالي للهيئة نحو تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي بالقطاع الحكومي".